راصد الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

إصدار رقم 34 | شباط 2009

لمحة موجزة عن شهر شباط

واجه المدنيون الفلسطينيون خلال شهر شباط التهديد الأكبر من التشريد والطرد على مدار الأشهر الأخيرة. لقد أثرت أعمال مؤسسات إسرائيلية مختلفة، بما فيها الجيش، والإدارة المدنية، وبلدية القدس والمحكمة العليا الإسرائيلية على البيوت، ومصادر الرزق ومستقبل ما يزيد عن 1,500 فلسطيني في القدس الشرقية، من بينهم العديد من الأطفال. وفي جنوب شرق مدينة بيت لحم، تم ترسيم ما يزيد عن 1,700 دونم من الأراضي على أنها «أراضي دولة» وذلك لتطبيق التوسيع المخطط لمستوطنة «إفرات». وهذا يأتي بالإضافة إلى أراض واقعة في المحافظة جرى مصادرتها أصلا من أجل بناء الجدار، والطرق الاستيطانية ووحدات سكن استيطانية جديدة. وتساهم هذه الأعمال في تهديد مستقبل بيت لحم والقرى المحيطة بها، التي تفقد على نحو متصاعد إمكانية الوصول إلى الأراضي نظرا لتوسيع المستوطنات وبناء الجدار في المنطقة.

وفي رأيها الاستشاري الصادر في تموز من علم 2004، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن مسار الجدار في الضفة الغربية هو غير قانوني وأن على إسرائيل التوقف عن البناء وإزالة الأجزاء التي قد تم بناؤها. ومع ذلك، تستمر إسرائيل في السيطرة على أراض وتجريفها من أجل بناء الجدار. يتعرض القرويون الفلسطينيون الذين يحتجون على هذه الأعمال الإسرائيلية إلى التنكيل من جهة الجيش الإسرائيلي. ففي هذا الشهر، نفذ الجيش الإسرائيلي العديد من عمليات التمشيط والاقتحامات في منتصف الليل وذلك ضد سكان هذه القرى مما نجم عنها بعض المواجهات عنيفة.

ما يزال وقف إطلاق النار في قطاع غزة هشا. يقترب أعداد المصابين من بين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال شهر شباط من تلك الأرقام المسجلة أثناء الشهرين الذين سبقا انطلاق الهجوم الإسرائيلي في 27 كانون الأول. كما ازداد انعدام الأمن الذي يواجهه سكان غزة من خلال العنف الداخلي، التقارير حول سوء المعاملة وسوء التعامل مع الأسلحة، مما أدى إلى مقتل سبعة فلسطينيين وجرح 19 آخرين. وجرى إطلاق ما يقرب من 65 قذيفة «قسام» وقذائف هاون من قطاع غزة باتجاه إسرائيل خلال هذا الشهر. في حين لم يسجل قتلى أو جرحى إسرائيليين، تكبدت بعض الممتلكات الإسرائيلية أضرارا.

قتل ثلاثة فلسطينيين أثناء شهر شباط خلال العنف الإسرائيلي-الفلسطيني، من بينهم اثنان في قطاع غزة وواحد في الضفة الغربية. وجرح 31 طفل فلسطيني آخر، 20 في الضفة الغربية خلال مظاهرات بالأساس، و11 في قطاع غزة.

سجل شهر شباط تطورات هامة على حركة التنقل الداخلية وإمكانية الوصول في داخل الضفة الغربية. وساهمت معظم هذه التطورات في تسهيل حركة الفلسطينيين في مناطق معينة، على نحو خاص للمركبات، غير أنها أبقت

ورسخت القيود الإسرائيلية القائمة وآليات فرض السيطرة لخدمة المستوطنات الإسرائيلية. لقد أصبح من الواضح أن الحواجز العسكرية والمعوقات، والتي تبررها السلطات الإسرائيلية منذ بداية الانتفاضة الثانية (أيلول 2000) كرد عسكري مؤقت على المواجهات العنيفة والهجمات على مدنيين إسرائيليين، متطورة لتصل إلى مستوى جهاز سيطرة/فرض تحكم دائم يقلص على نحو متوالي الحيز المتوفر للنمو والحركة الفلسطينية، وذلك لصالح المجموعة المتزايدة من السكان المستوطنين الإسرائيليين.

الحصار المفروض على قطاع غزة مستمر. وتظل إمكانية الوصول إلى قطاع غزة تقريبا تراوح نفسها في هذا الشهر- ما معدله 127 شاحنة محملة يوميا. بالرغم من أن حجم هذه الكمية هو أكبر بالمقارنة مع الأرقام المسجلة ما قبل الحرب (30 شاحنة في تشرين ثاني، 23 شاحنة في كانون أول)، إلا أنها ما تزال على نحو كبير دون معدل الواردات في شهر أيار 2007 (475)، أي قبل شهر واحد من سيطرة "حماس". ونتيجة لذلك، يظل مستوى الواردات

قائمة المحتويات

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية..... ٢
الحماية..... ٢
حرية الوصول..... ٦
قطاع غزة..... ٦
الحماية..... ٦
استمرار الحصار على قطاع غزة..... ٧
الصحة..... ١٠
الإيواء..... ١٠
حماية الطفل..... ١١
التمويل..... ١٢

ليس بكاف ليتناسب مع احتياجات السوق. حملت ما يزيد عن 80 بالمائة من الشاحنات المحملة خلال شهر شباط على أغراض تتعلق بالأغذية. ولم تدخل إمدادات أساسية أخرى، مثل مواد البناء، قطع الغيار للبنى التحتية المتعلقة بالمياه والمياه العادمة، المدخولات الصناعية والمواشي. ولم يطرأ تحسن كبير على إمكانية وصول المرضى للعلاج في الخارج خلال شهر شباط. فمن بين ما عدده 324 طلب تصريح جرى تقديمهم خلال شهر شباط، صودق على 183 (56.5%) في الوقت المطلوب. وتم تصدير شاحنة واحدة محملة بالزهور في شهر شباط، مما شكل السماح بخروج منتج من قطاع غزة للمرة الأولى منذ كانون ثاني 2008.

حدث تحسن في إمكانية وصول طواقم المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الأهلية المحلية إلى قطاع غزة عبر معبر إيرز، وذلك بالمقارنة مع شهر كانون ثاني. غير أنه ما تزال إمكانية وصول الطواقم الفلسطينية من الضفة الغربية ومن حملة الهويات الإسرائيلية محظورة في أغلب الحالات. وأتيح لمطاحن الطحين والمخابز العمل تقريبا بقدرتها الكاملة بسبب الزيادة في واردات حبوب القمح وغاز الطهي. وبقيت مطحنة واحدة من ما مجموعه ست مطاحن لا تعمل بعد أن دمرت خلال العمليات العسكرية. وقد طرأ تحسن على إمكانية الوصول للمياه والكهرباء.

ومع هذا، أي من هذه التحسنات ليس بدائم دون إمكانية حركة لا تشوبها المعوقات وزيادة في جودة وأنواع الواردات. أفادت محطة كهرباء غزة عن وجود ما يزيد عن 100 طلب لتدبير قطع غيار ومستهلكات، والتي تنتظر منذ شهور تصريحا لدخول قطاع غزة. يحول النقص المتواصل في قطع الغيار هذه من إجراء بعض عمليات التصليح مما يبقي على عمل شركة كهرباء غزة في مستوى ضعيف. كرد على القيود المفروضة على إمكانية الوصول والتدخلات التي تواجهها المنظمات الإنسانية ومشاريعها، جهز فريق الدولة الإنساني إطار عمل مشترك من المبادئ كدليل موجه لعملية تزويد المساعدة الإنسانية لقطاع غزة ("إطار عمل لتزويد المساعدة الإنسانية في قطاع غزة").

وأخيرا، حصل النداء السريع لغزة، البالغة قيمته 613 مليون دولار أمريكي، على ما يقارب 26 بالمائة من التمويل المطلوب، بالأساس ذلك المخصص لدعم مشاريع الأمن الغذائي والإيواء. وفي بداية شباط، وقعت السلطة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتفاق يوفر 50 مليون دولار أمريكي لتمويل مساعدة نقدية وذلك في إطار عمل برنامج دعم الإنعاش المبكر في قطاع غزة. ومع نهاية شهر شباط، حصلت 4,100 عائلة على ما مجموعه 38 مليون شيكل. وبحلول منتصف آذار، من المتوقع استكمال التعويض لكافة الحالات التي خضعت للدراسة وعددها 10,000 وبملغ إجمالي 80 مليون شيكل إسرائيلي. وصادق صندوق الاستجابة الإنسانية على ثلاثة مشاريع طارئة لقطاع غزة خلال شهر شباط بقيمة 489,736 دولار - اثنان لنشاطات نفسية واجتماعية وواحد لتزويد المساعدة الغذائية.

الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

الحماية

القدس الشرقية: عمليات هدم، تشريد وزيادة الفصل.

قامت السلطات الإسرائيلية في شهر شباط بتطبيق عدد من الخطوات في القدس الشرقية أدت الى تشريد لسكان فلسطينيين وفصلا إضافيا للقدس الشرقية عن سائر مناطق الضفة الغربية.

عمليات الهدم والتشريد: استمرت عمليات هدم مبان تعود ملكيتها لفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية خلال الشهر في وتيرة متسارعة. فبينما هدم مبنيان في القدس الشرقية في كانون ثاني 2009، هدمت ثمانية مبان، من بينها سبعة مأهولة بالسكان خلال شهر شباط[1].

من الجدير ذكره أنه في 17 شباط 2009، رفضت لجنة البناء والتخطيط الإقليمية في القدس خطة بناء تقدم بها سكان منطقة البستان في حي سلوان، الواقع جنوبي أسوار البلدة القديمة. تشكل سلوان موقعا للنشاط الاستيطاني المكثف على نحو خاص. وتم عرض خطة البناء من سكان البستان كمحاولة لصد نية البلدية تخصيص هذه المنطقة كمنطقة خضراء حيث يحظر فيها البناء. فتح رفض اللجنة للخطة الطريق أمام تنفيذ أوامر هدم لم يبت فيها بعد وكانت أصدرت عام 2005 ضد حوالي 90 منزل واقع في المنطقة، ومن بينها ما بني قبل عام 1967، وذلك بسبب البناء غير المرخص. في حال تنفيذ هدم هذه البيوت، سيتم تشريد ما يقدر عدده 1500-1300 فلسطيني. يشكل الأطفال نسبة كبيرة من المجموعة السكانية حيث أنهم يتأثرون مرارا وبصورة غير متناسبة من جراء تشريد عائلاتهم.

تأتي عمليات الهدم في شهر شباط للمباني السكنية في ظروف يواجه فيها السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية نقصا جديا في الإسكان. فقط ما عدده 9,000 من أصل 70,000 دونم من أراضي القدس الشرقية هي متاحة للبناء الفلسطيني[2]، ومعظم هذه المناطق مبني عليها أصلا. من أجل الحصول على ترخيص للبناء، يواجه السكان الفلسطينيون عملية شائكة ومكلفة لتقديم الطلب[3]. ونظرا للصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في الحصول على تراخيص بناء من السلطات الإسرائيلية[4]، يخاطر العديد منهم في البناء بدون الحصول على مثل هذه التراخيص، وذلك ليتمكنوا من تلبية احتياجاتهم السكنية. وفي عام 2008، هدمت السلطات الإسرائيلية ما يقارب 90 مبنى كانوا بملكية فلسطينيين في القدس الشرقية، وذلك لعدم توفر ترخيص[5]. ونجم عن هذا تشريد حوالي 400 فلسطيني[6]. يعيش حاليا الآلاف من الفلسطينيين تحت تهديد التشريد نظرا لوجود المئات من أوامر الهدم الواضحة لمبان في ملكية فلسطينية في القدس الشرقية.

كما قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية أثناء شهر شباط بتنفيذ عدد من عمليات الهدم في المنطقة «ج» شرق القدس الشرقية لتشرد بالتالي 21 فلسطيني (من بينهم 15 طفلا). ما عدده تقريبا نصف هؤلاء قد شردوا مرتين خلال الشهر من جراء قيام الإدارة المدنية الإسرائيلية بهدم مبانيهم

السكنية. تواجدت هذه المباني السكنية في المنطقة المسماة E1 الواقعة بين مستوطنة "معليه أدوميم" والقدس. هنالك خطط معدة لبناء استيطاني وما يتعلق به من بنى تحتية في هذه المنطقة من أجل ربط "معليه أدوميم" بشكل مباشر مع القدس. وسيساهم البناء الإسرائيلي في المنطقة E1 في زيادة الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون من سكان القدس الشرقية من خلال منع النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين باتجاه الشرق. وبحسب تقارير إعلامية إسرائيلية، استثمرت إسرائيل مبلغ 200 مليون شاقل إسرائيلي على مدار العامين الماضيين في تجهيز البنى التحتية في هذه المنطقة، بضمنها الطرق ومركز للشرطة[7].

وقامت الإدارة المدنية الإسرائيلية أيضا بهدم أربعة مبان خلال الفترة التي يتطرق إليها التقرير في المنطقة التي أعلن عنها مؤخرا «منطقة فاصلة» الواقعة بالقرب من الطور، وذلك إلى جانب مبنى واحد في المنطقة المحاذية للجدار في الزعيم (في جهة الضفة الغربية). تضرر خمسة وسبعون (75) فلسطيني، بما فيهم 45 طفل، من جراء هدم المباني، والتي كان بضمنها محطة وقود، مكتبين، مخزن واحد ومرآب للسيارات.

عزل القدس الشرقية وتقسيم السكان: قامت السلطات الإسرائيلية، وعلى الجانب الشمالي من القدس الشرقية، بإغلاق بوابة الجدار الواقعة في ضاحية البريد، وأزالت حاجز الرام العسكري. أدى إغلاق هذه البوابة إلى زيادة عزل القدس الشرقية عن باقي مناطق الضفة الغربية، بالتالي إلى فصل، وعلى جانب القدس الشرقية من الجدار، 110 من أصل 140 من حملة هوية الضفة الغربية وهم سكان المنطقة، الأمر الذي يعرض البقية (30) لخطر التشريد. لن تمكن هذه التصاريح السكان الدخول إلى القدس الشرقية؛ بل أنها تتيح فقط إمكانية وصولهم من بيوتهم إلى حاجز قلنديا العسكري في الشمال. وهذا يعني، ونظرا لتزايد تدفق حركة السير في أعقاب إغلاق البوابة، قضاء ما يصل إلى ساعتين للعبور في أوقات الذروة. وعلى الجانب الشرقي للمدينة، أكد مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي في شهر شباط على أنه سيتم إغلاق بوابة العيزرية على الجدار في نهاية آذار. تتيح هذه البوابة إمكانية الوصول إلى القدس الشرقية لما عدده 30 عائلة فلسطينية تتواجد في ما تسمية إسرائيل الحدود البلدية للقدس غير أنها انقطعت عن المدينة بواسطة الجدار.

مجموعة سكانية بأكملها في محافظة نابلس تحت خطر التشريد

تلقت خلال شهر شباط ست عائلات في قرية خربة طانا أوامر هدم صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية ضد ساكنيها، وذلك بسبب عدم وجود تراخيص بناء. وكان 25 مبنى قد تلقى القرية أوامر هدم مشابهة على مدار عام 2008.

تقع خربة طانا في المنطقة «ج» من الضفة الغربية، شرقي بلدة بيت فوريك، وفي منطقة أعلن عنها الجيش الإسرائيلي خلال سنوات السبعينيات كمنطقة عسكرية مغلقة. يأتي توزيع الأوامر الأخيرة في أعقاب قرار لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية في كانون ثاني 2009 برفض استئناف مقدم من السكان مطالبين فيه بتحضير خطة هيكلية مناسبة للقرية والتي من شأنها إتاحة استصدار تراخيص البناء.

تتشكل المجموعة السكانية لخربة طانا من الرعاة ويبلغ تعدادها 250 نسمة، من بينهم 170 طفل. يوجد لبعض السكان منازل في قرية بيت فوريك المجاورة، حيث ينتقلون إلى هناك خلال أشهر الصيف. ويتواجد حاليا في القرية حوالي 60 مبنى هم في أغلبيتهم عبارة عن خيم، كهوف وحظائر للحيوانات. سيؤدي هدم المباني المستهدفة إلى تشريد السكان بأكملهم بعد أن كانوا قد تشردوا أصلا في تموز 2005 في أعقاب موجة من عمليات الهدم، وقد عادوا إليها لاحقا بعد إعادة البناء بدعم من منظمة أهلية إسرائيلية.

اقتحامات ليلية للجيش الإسرائيلي في القرى المحتجة على بناء الجدار

وقع عدد من الحوادث خلال الشهر والتي تثير القلق حول تنكيل محتمل ضد الفلسطينيين، بعضهم من المنظمين والمشاركين في المظاهرات المنتظمة ضد الجدار. وأفيد خلال الشهر عن ما مجموعه 20 حادثة بمشاركة المجموعة السكانية بأكملها لثلاث قرى شمالي محافظة رام الله: 10 في بيت لقيا، سبع في بلعين وثلاث في نعلين. ووفقا لتقارير جمعت من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قامت القوات الإسرائيلية في كافة الحوادث بدخول القرية حوالي منتصف الليل ثم شرعت على الفور بإطلاق قنابل باتجاه البيوت والسيارات المتواجدة في الشارع. وأدت بعض هذه الحوادث إلى مواجهات بين جنود وقرويين شباب، إذ قام الشباب بإلقاء الحجارة في حين أطلق الجنود القنابل المسيلة للدموع والعيارات المطاطية والمعدنية. تشكل قريتان من هذه القرى، بلعين ونعلين، موقعا لمظاهرات أسبوعية مناهضة للجدار، وهذا ما أشار إليه السكان كسبب للاقتحامات الليلة.

أفيد عن حادثين آخرين تخللها تنكيل واضح للفلسطينيين من قبل القوات الإسرائيلية في محافظة بيت لحم في قرية المعصرة، حيث أنها أيضا موقع لمظاهرات منظمة ضد الجدار. وفي هاتين الحالتين، قام جنود إسرائيليون مرتين حوالي منتصف الليل باقتحام منزل منظمي المظاهرات الأسبوعية. وأمرت القوات المنظمين وأفراد عائلاتهم بالخروج من المنزل وهددوا بعض الرجال باقتحامات إضافية في حال استمرارهم في المظاهرات. ولم يفد عن وقوع أي جريح أو أضرار.

استمرت المظاهرات المناهضة للجدار على مدار الشهر إلى جانب هذه الحوادث. وخلال هذه الحوادث، جرح 32 فلسطيني بما فيهم تسعة أطفال على أيدي القوات الإسرائيلية، وعانى عدة آخرين من الاختناق بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع.

الارتفاع في مصادرة الأراضي لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية يهدد بيت لحم

تهدد أعمال أخيرة من قبل الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين محافظة بيت لحم لكونها تقطع المنطقة المدنية للمحافظة عن المناطق الريفية النائية. تقلص هذه الأعمال بشكل متزايد الأراضي الزراعية المتوفرة وفرص الفلاحة المتاحة لتسع مجموعات سكانية فلسطينية (22,000 نسمة) الواقعة غرب بيت لحم وفي الكتلة الاستيطانية الإسرائيلية «غوش عتصيون». هذه التجمعات السكانية هي أصلا في وضع هش نظرا لوجودها غربي المسار المصادق عليه للجدار، والذي عند استكماله، سيقلص على الأرجح إمكانية الوصول إلى الخدمات في بيت لحم غير المتوفرة في قراهم، مثل الأسواق، الخدمات الطبية والتعليم العالي في مدينة بيت لحم.

- أعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية في شهر شباط عن أنه سيتم ترسيم ما يقارب 1,700 دونم من الأراضي على مقربة من قرية أرطاس على أنها «أراضي دولة» خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وذلك في أعقاب رفض طلبات استئناف مقدمة من ثمانية أصحاب أراضي فلسطينيين. وقد قامت الحكومة على مدار الأعوام بترسيم مساحات شاسعة من الضفة الغربية على أنها «أراضي دولة» وخصصتها لبناء المستوطنات الإسرائيلية. تقع الأراضي التي يدور حولها النقاش في داخل محيط الحدود البلدية لمستوطنة «إفرات» والمنوي منها هو إنشاء 2,500 وحدة سكنية استيطانية جديدة لحي «غفعات هئيتام» الجديد. وقد تؤدي العملية البيروقراطية الطويلة إلى تأخير عملية البناء هذه. بينما تقع المنطقة المبنية من «إفرات» غربي مسار الجدار، تمتد الأراضي المصادرة ومنطقة التوسع الاستيطاني المقترح إلى شرق الجدار، الأمر الذي يثير القلق حول إمكانية تغيير مسار الجدار لإتاحة ضمها.
- كشفت المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان "بتسيلم" في شهر شباط عن خطط للإدارة المدنية لتوسيع إضافي للمستوطنات داخل محافظة بيت لحم في الكتلة الاستيطانية "غوش عتصيون". وفي مستوطنة "غفعوت" التي تستضيف حاليا 12 عائلة. هنالك خطط بناء أولية لحي جديد يتألف من 550 شقة، مما سيشكل في النهاية ما مجموعه 4,450 شقة مخطط لبنائها. بالإضافة إلى ذلك، تم التخطيط لما عدده 2,000 شقة جديدة لمستوطنة "بات عاين"، والتي تشمل حاليا على 120 عائلة.

- في الأول من كانون ثاني، أصدرت السلطات الإسرائيلية أمرا بوضع اليد لبناء طريق أمني جديد بطول 2.2 كيلومتر للمستوطنات الإسرائيلية "غفعوت" و "بيتار عليت". سيعيق هذا الطريق السكان الفلسطينيين من قرية نحالين من الوصول إلى أراضيهم وإلى بئر المياه الرئيسي للقرية عين الفراس. تعتبر المستوطنة الإسرائيلية "بيتار عليت" إحدى أكبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وبحسب مجموعة سلام الآن الإسرائيلية، هنالك خطط لبناء 790 وحدة سكنية إضافية، والتي من شانها أن تؤثر سلبيا أيضا على القرية الفلسطينية المجاورة وادي فوقين.

- أصدرت السلطات الإسرائيلية في 19 شباط أمرا آخر بوضع اليد من شأنه التأثير على أراضي جبعا في القسم الجنوبي الغربي لمحافظة بيت لحم، حيث سيتم بناء سياج بطول 400 متر غرب القرية. بالإضافة إلى ذلك، أصدر الجيش الإسرائيلي في شباط أوامر عسكرية لأصحاب الأراضي في جبعا بإزالة المزروعات من أراضيهم على أساس أنها "أراضي دولة". وفي 18 شباط، أزال الجيش الإسرائيلي حوالي 300 شجيرة زيتون من المنطقة.

- كشف تقرير لحركة السلام الآن عن مخطط لوزارة الإسكان والبناء لبناء على الأقل 73,000 وحدة سكنية في الضفة الغربية، من بينها 15,000 قد صودق عليها. وبحسب سلام الآن، تشمل هذه على خطط لتوسيع بؤرتي استيطان بالقرب من "إفرات": 395 وحدة سكنية في "غفعات هداغان" و 527 وحدة استيطانية في "غفعات هتمار".

- يستمر مستوطنون إسرائيليون في محاولة لاستيطان موقع أزيلت منه قاعدة عسكرية للجيش الإسرائيلي في عش الغراب في بيت ساحور، شرقي مدينة بيت لحم. وقد خططت بلدية بيت ساحور وشرعت في بناء منتزه عام على حوالي 100 دونم من الموقع ليشمل على مرافق رياضية، برج للتسلق ومقصف.

خريطة: انكماش في الحيز الخاص ببيت لحم

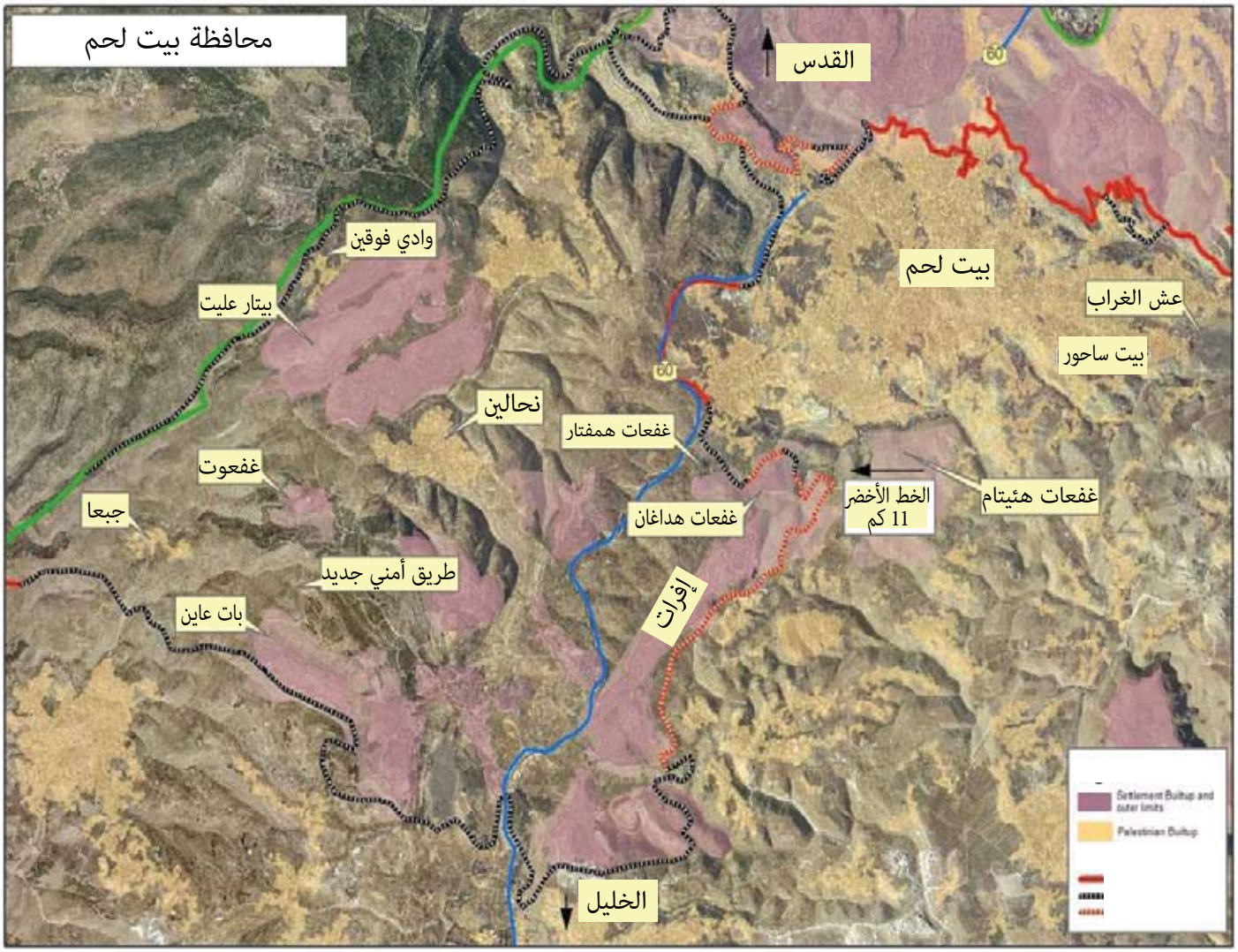

حرية الوصول

التطورات على حرية الوصول في الضفة الغربية:

لقد سجل شهر شباط تطورات هامة في مجال حركة التنقل الداخلية وحرية الوصول داخل الضفة الغربية. وتساهم معظم هذه التطورات في تسهيل حركة الفلسطينيين في مناطق معينة، للمركبات على وجه الخصوص، غير أنها تكرس وترسخ قيود إسرائيلية وآليات فرض سيطرة قائمة وذلك لخدمة المستوطنات الإسرائيلية. بات من الواضح أن الحاجز العسكري والمعوقات، والتي تبررها السلطات الإسرائيلية منذ بداية الانتفاضة الثانية (أيلول 2000) كرد عسكري مؤقت على مواجهات وهجمات العنف ضد المدنيين الإسرائيليين، قد تطورت إلى نظام سيطرة أكثر ديمومة، الأمر الذي يقلص وبوتيرة منتظمة الحيز المتوفر من أجل النمو والحركة الفلسطينية وذلك لصالح الأعداد المتزايدة من المجموعة السكانية من المستوطنين الإسرائيليين.

- **فتح مفارق رئيسية في محافظة الخليل:** قام الجيش الإسرائيلي خلال شهر شباط بإزالة ستة معوقات مما أتاح لفلسطينيين من مجموعات سكانية مختلفة الوصول بشكل مباشر إلى شارع رقم 60، والذي يشكل الشريان الرئيسي لحركة السير من الشمال باتجاه الجنوب في هذه المنطقة. ويعتبر أهم ما أزيل من المعوقات هو ستار ترابي واقع على المفرق الرئيسي المؤدي من بلدة بني نعيم (16 ألف نسمة) إلى شارع رقم 60. وتأتي إزالة هذه المعوقات في أعقاب فتح ثلاثة مفترقات رئيسية خلال العام 2008، الأمر الذي حسن من إمكانية الوصول من وإلى مدينة الخليل، وهي المحور الاقتصادي والخدماتي الرئيسي في المنطقة. وعلى الرغم من أهمية ذلك، يمكن حدوث تراجع في هذا التحسن بسهولة حيث أنه جرى عمليا ترسيخ البنى التحتية في هذه المفترقات بدل إزالتها: تم استبدال السواتر الترابية البدائية ببوابات دائمة على الطرق.

- **توسيع وترسيخ حاجز عناب العسكري:** مع انتهاء الشهر، بدأت القوات العسكرية الإسرائيلية بعملية تجريف الأراضي واقتلاع الأشجار المطلوبة لإقامة المسالك الإضافية الجديدة على حاجز عناب العسكري، والذي يحكم السيطرة على كافة حركة السير في الضفة الغربية وإلى خارج محافظة طولكرم. وجرى تنفيذ عمليات توسع مشابهة خلال العام 2008 على كل من حاجز "وادي النار" العسكري والذي يسيطر على حركة السير الفلسطينية ما بين جنوبي ووسط الضفة الغربية، وحاجز "حوارة" العسكري، الواقع على الطريق الرئيسي من مدينة نابلس باتجاه الجنوب. وعلى نحو مشابه للبوابات المقامة على الطرق، من المرجح أن تحسن عمليات التوسع هذه من تدفق حركة السير على هذه الحواجز العسكرية في الوقت الذي تساهم في ترسيخ أكبر للسيطرة الإسرائيلية على حركة الفلسطينيين.

- **السماح لمواطنين فلسطينيين من إسرائيل بالوصول إلى مدينة نابلس، ولكن مع استمرار الانتظار الطويل:** سمح منذ بداية الشهر لمواطنين فلسطينيين من إسرائيل الوصول إلى مدينة نابلس بمركباتهم خلال عطلة نهاية الأسبوع. وتشكل هذه الخطوة استمرارا للتوجه نحو تسهيل القيود على الدخول والخروج من مدينة نابلس، والذي لوحظ منذ كانون أول 2008 وتخلله إلغاء بعض متطلبات التصريح للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 50 عام وزيادة ساعات فتح بعض الحواجز العسكرية. غير أنه يبدو بأن تأثير هذه الخطوات محدود نظرا لإجراءات التفتيش الصارمة التي يطبقها الجيش الإسرائيلي على الحواجز العسكرية حول نابلس (لم يتم إزالة أي منها)، مما ترتب عنه تأخيرات طويلة الأمر الذي يثني الفلسطينيين عن زيارة المدينة.

- **ترسيخ القيود على الفلسطينيين في الطرق:** شرعت القوات العسكرية الإسرائيلية بتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار بالقرب من قرية نعلين في المنطقة الشمالية الغربية من محافظة رام الله، وذلك من أجل بناء شارع يربط القرية بحاجز نعلين العسكري. يشكل هذا الشارع الجديد جزءا من سلسلة خطوات يتم اتخاذها لإتاحة الانفصال المستقبلي ما بين حركتي السير: الفلسطينية والإسرائيلية. تتمثل خطوة أخرى ببناء نفق أسفل شارع رقم 446. بحسب مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي، ومع استكمال النفق، لم يعد يسمح للفلسطينيين باستخدام الشارع رقم 446 حيث سيتم تحويله حصريا للاستخدام الإسرائيلي. وخلال عام 2008، تم فتح ثلاث طرق من نوع "نسيج الحياة" في محافظة رام الله، بحيث تربط ما بين مناطق منفصلة بسبب منع استخدام الشارع رقم 443 وبناء الجدار. يتوقع أن تصل تكلفة بناء الطرق الإسرائيلية المسماة "نسيج الحياة"، إلى جانب بوابات الجدار، ما يزيد عن ملياري شاقل إسرائيلي، وما مساحته 39 كيلو متر من الطرق الزراعية المعبدة. وفي حين أبقي على تواصل حركة النقل ما بين المجموعات السكانية المحلية في مناطق الضفة الغربية المختلفة، تم تقويض التواصل الجغرافي الفلسطيني.

قطاع غزة

الحماية

وقف إطلاق النار ما يزال هشا - عودة معدلات الإصابات من الفلسطينيين إلى سابق عهدها قبيل الحرب

يجري على نحو يومي تقريبا تقويض وقف إطلاق النار الهش ومنذ 18 كانون الثاني في قطاع غزة من خلال أحداث العنف من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية المسلحة. فالشعور الأساسي بالأمن الجسدي لدى السكان المدنيين هو في تدهور متزايد.

وعلى مدار الشهر، نفذ الجيش الإسرائيلي سلسلة من العمليات العسكرية تخللها: 37 غارة جوية استهدفت بالأساس أنفاقا أسفل الحدود مع مصر

وكذلك مسلحين عسكريين؛ حوادث متنوعة من ضمنها فتح النار على فلسطينيين لدى اقترابهم أو لوجودهم على مقربة من السياج الحدودي مع إسرائيل؛ فتح النار على صيادين يبحرون على بعد يزيد عن الحد المفروض من قبل إسرائيل وهو ثلاثة أميال عن الشاطئ؛ وبضعة توغلات برية لفترات قصيرة. وفي أثناء هذه العمليات، قتل سبعة فلسطينيين، من ضمنهم طفلين (13 و17 عاما) وخمسة ممن يعتبروا أعضاء في المنظمات المسلحة؛ وجرح فلسطينيان آخران، واحد مدني غير مسلح والثاني عسكري، وقد توفيا لاحقا. وكان من بين الجرحى الآخرين وعددهم 24، ما عدده 17 مدنيين غير مسلحين.

وفي المجمل، تقترب أعداد الإصابات من الفلسطينيين خلال شهر شباط من تلك التي سجلت في الشهرين الذين سبقا انطلاق الهجوم الإسرائيلي في 27 من كانون أول: فكان هنالك 15 قتيلا و24 جريح في شهر تشرين ثاني 2008 وعشرة قتلى وأربعة جرحى في الأسابيع الثلاثة الأولى من كانون أول. ومع هذا، تبقى أعداد الجرحى دون تلك المسجلة في الأشهر التي سبقت اتفاق "التهدئة" بوساطة مصرية، والذي دخل حيز التنفيذ في 19 حزيران 2008 (في أيار 2008، كان هنالك 41 قتيل و 107 جرحى).

لقد جرى تقويض شعور السكان المدنيين في جنوبي إسرائيلي بالأمن من جراء إطلاق القذائف الفلسطينية. فخلال شهر شباط، أفيد بأن الفصائل الفلسطينية قد أطلقت ما يقدر 65 قذيفة صاروخية وقذيفة هاون باتجاه إسرائيل، وقد سقط بعضها في مناطق سكانية مدنية. وفي حين لم يفد عن أي قتيل أو جريح إسرائيلي كنتيجة من هذه الهجمات، تكبدت بعض الممتلكات الإسرائيلية أضرارا.

التنكيل بحقوق الإنسان وتعامل مهمل مع الأسلحة

ازداد انعدام الأمن الذي يعيشه السكان في غزة من جراء العنف الداخلي والتقارير حول إساءة المعاملة وإساءة التعامل مع الأسلحة مما أدى إلى مقتل سبعة فلسطينيين وجرح 19 آخرين.

بحسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في قطاع غزة، كان مقتل أربعة ضحايا من جراء إساءة معاملة خطيرة من قبل قوات الأمن التابعة لحماس والمسلحين المقنعين. وطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بإجراء تحقيقات فورية في الوفيات.

شملت الحوادث التي تخللها سوء التعامل مع الأسلحة مقتل امرأة بواسطة رصاصة طائشة كانت أطلقت كما أفيد خلال تدريب عسكري بجانب بيتها، وجرح خمسة أشخاص في أعقاب انفجار قنبلة يدوية سقطت من مسلح (قتل في هذه الحادثة) بالقرب من موقد للنار. كما قتل رجل فلسطيني آخر في شباط وجرح خمسة آخرون، بما فيهم طفل، لدى تفجير أداة متفجرة على أيدي فاعل لم تعرف هويته في مقهى في مدينة غزة.

استمرار الحصار على قطاع غزة

دخول البضائع إلى غزة

دخلت خلال شهر شباط تقريبا نفس كمية الشاحنات المحملة الواردة في شهر كانون ثاني (3,044 مقابل 3,053)، مما يشكل ما معدله 127 شاحنة محملة يوميا. ويمثل هذا المعدل زيادة بمقدار أربعة أضعاف مقارنة مع الأعداد الموازية خلال كانون أول وتشرين ثاني 2008 على التوالي (ما معدله 30 و23 شاحنة محملة يوميا) أي لدى تضييق الحصار. ومع هذا، تبقى أرقام شهر شباط وإلى حد كبير دون مستوى الواردات في أيار 2007 (475)، أي قبل شهر من قيام حماس بفرض سيطرتها. ومن مجموع الشاحنات المحملة، دخلت حوالي 16 بإمدادات طبية وإغاثة من خلال معبر رفح. وسمح بخروج عملية التصدير الأولى من غزة والتي كانت عبارة عن شاحنة محملة بالزهور المقطوفة (حوالي 50,000 زهرة) في الثاني عشر من شباط عبر معبر كرم أبو سالم، وذلك للمرة الأولى منذ الثامن عشر من كانون ثاني 2008.

وعلى الرغم من تدفق البضائع إلى قطاع غزة، يبقى المستوى الإجمالي من الواردات غير كاف ليتناسب واحتياجات السوق. حملت نسبة تزيد عن ثمانية بالمائة من الشاحنات مواد غذائية. غير أن إمدادات رئيسية وجوهرية مثل مواد البناء، قطع الغيار للبنى التحتية المتعلقة بالمياه والمياه العادمة قد استمر حظر دخولها إلى غزة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المصادقة المطلوبة لتوريد بضائع أخرى بحيث تشمل على بعض المواد الغذائية (الحمص والمعكرونة)، أطقم ترفيهية، أدوات كتابة وأدوية بيطرية، إما أنها منعت أو أنه جرى تأخيرها من قبل السلطات الإسرائيلية في حالات متعددة خلال الشهر، وذلك بصورة تعسفية بالغة الوضوح.

لقد جرى فتح الناقل الآلي للحبوب على معبر كرم أبو سالم على مدار 16 يوما في شهر شباط بهدف السماح بدخول حبوب القمح وطعام الحيوانات إلى قطاع غزة. وقد أتاح دخول كميات متزايدة من حبوب القمح لخمس من أصل ست مطاحن في غزة الاستمرار في العمل خلال شهر شباط، بعد أن كانت قد أجبرت على الإغلاق خلال فترات من شهري كانون أول وكانون ثاني. وظلت مطحنة واحدة لا تعمل وهي واقعة شمالي غزة وذلك بعد أن تكبدت أضرارا خلال العمليات العسكرية. غير أن مستوى مخزون طحين القمح المسجل في الأسبوع الأخير من شباط (11,770 طن) هو أقل إلى حد كبير من المستوى المسجل في أيلول 2008 (24,400 طن).

جدول بياني 1: إجمالي مخزون طحين القمح الأسبوعي في مطاحن غزة منذ أيلول 2008 لغاية شباط 2009.

وكان خط أنبوب ضخ الوقود «ناحال عوز» مفتوحا لمدة 18 يوم من شهر شباط مقارنة مع 11 يوم في الشهر الماضي، مما أتاح زيادة في دخول كميات غاز الطهي والوقود الصناعي إلى غزة. وفي حين ما زال إمداد غاز الطهي أدنى بكثير من احتياجات السوق- 1,665 طن من أصل تقدير لطلب على 7,500 طن شهريا- أتاحت الزيادة تقريبا لكافة المخابز في كافة أرجاء قطاع غزة الاستمرار في العمل على مدار شهر شباط. واستمر منع دخول البنزين والديزل منذ الثاني من تشرين ثاني 2008، باستثناء 391,300 لتر من أجل عمليات الأنروا. (للمزيد من المعلومات حول الوقود الصناعي، انظر في الجزء أدناه).

بقيت العديد من الأنفاق أسفل حدود رفح-مصر تعمل على مدار شهر شباط وذلك في ظل شروط محفوفة بالمخاطر. فقتل سبعة فلسطينيين وجرح تسعة آخرون في حوادث مرتبطة بالأنفاق خلال الشهر. وقد نجمت خمس وفيات وثلاثة جرحى من انهيار نفق واحد في 21 من شهر شباط، وجرح ستة لدى استهداف وتفجير للأنفاق من قبل قوة جوية إسرائيلية (37 غارة جوية على مدار شباط). وبحسب مراقبين ميدانيين، تدنت نشاطات الأنفاق إلى حد كبير خلال شباط، وبالتالي، كان توفر العديد من البضائع المصرية أقل في السوق المحلية، غير أنه تبقى الأنفاق خط حياة اقتصادي هام لسكان غزة، حيث تزود السوق ببضائع فرض قيود على دخولها عبر المعابر الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

جدول بياني 2: إجمالي الواردات الشهرية عبر معابر غزة التجارية

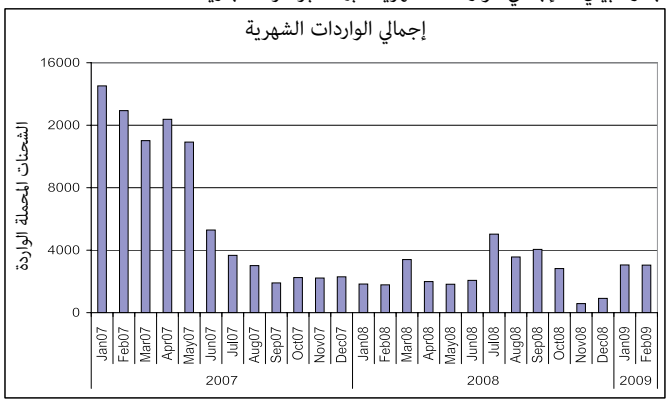

حركة الأفراد من وإلى قطاع غزة

تم فتح معبر إيرز لمدة 23 يوم خلال شهر شباط، مما سمح لما مجموعه 1,978 شخص بالعبور إلى خارج غزة فقط، وذلك مقارنة مع 1,120 شخص خلال كانون ثاني[8]. كانت غالبية العابرين من الدبلوماسيين وطواقم المنظمات الإنسانية الدولية (730) ومرضى فلسطينيين مع مرافقيهم (505) الذين كان بحوزتهم تصاريح سارية المفعول لعبور معبر إيرز إلى مستشفيات إسرائيل والضفة الغربية (للمزيد من المعلومات أنظر في الجزء حول الصحة). بالإضافة إلى ذلك، سمح لما عدده 370 فلسطيني من حملة التصاريح عبور معبر إيرز لزيارة العائلة في إسرائيل، الضفة الغربية والأردن. ولم يتمكن أي تاجر أو رجل أعمال فلسطيني من حملة التصاريح عبور معبر إيرز خلال الشهر.

جرى فتح معبر رفح على نحو استثنائي على مدار 15 يوم من شهر شباط للسماح بالأساس بعبور الحالات الطبية الملحة في كلا الاتجاهين. فسمح لما مجموعه 2,662 فلسطيني، بما فيهم 590 مريض، دخول مصر وتمكن 1,855 آخرين من العودة إلى قطاع غزة. يشكل المعدل اليومي للأشخاص الذين عبروا إلى مصر (95) وأولئك الذين دخلوا إلى قطاع غزة (66) فقط ما نسبته 31 بالمائة و 23 بالمائة وعلى التوالي من الأعداد الموازية في شهر أيار 2007 (310 و 292).

إمكانية وصول طواقم المنظمات الأهلية

في حين لم تتوفر بعد الأرقام الإجمالية، إلا أنه وبحسب تقارير فردية تم جمعها من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، حصل أثناء شهر شباط ارتفاع ملحوظ في إمكانية وصول طواقم منظمات غير حكومية دولية وطواقم منظمات أهلية محلية عبر معبر إيرز، وذلك بالمقارنة مع شهر كانون ثاني. لقد تم تقديم طلبات لتصاريح خلال الشهر مباشرة إلى إدارة الارتباط المدني الإسرائيلي. وساعد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية منظمات لم تستلم ردا بعد مرور ما يزيد عن خمسة أيام منذ موعد تقديم الطلب. وخلال شهر شباط، تابع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عددا من طلبات الوصول وصل إلى 52 وذلك باسم طواقم 17 منظمة غير حكومية دولية/ محلية، بما فيها 23 طلب في انتظار رد منذ فترة تزيد عن خمسة أسابيع. ومع نهاية شباط، تمت المصادقة على ما عدده 31 من هذه الطلبات. وما يزال يحظر وصول الطواقم الفلسطينية القادمة من الضفة الغربية ومن حاملي بطاقات هوية إسرائيلية وذلك في معظم الحالات.

بالرغم من حصول تحسن، ما تزال مناطق واسعة متضررة من جراء النقص في إمدادات المياه والكهرباء.

لقد طرأ تحسن على إمكانية الوصول إلى المياه على نحو متصاعد خلال شهر شباط. وصل مجموع الأشخاص المتضررين من القيود على إمدادات المياه لغاية نهاية الشهر إلى 150,000، بمعنى حدوث انخفاض لما كان مجموعه 450,000 شخص متضرر في شهر كانون ثاني وذلك خلال فترة العملية البرية "الرصاص المصبوب". ومن بين ما عدده 150,000 شخص، ظل 50,000 بدون إمدادات مياه، أما الباقي فقد حصلوا على المياه في كل خمسة إلى ستة أيام. تتركز المجموعة السكانية المتضررة حاليا في شمالي غزة (بيت حانون، بيت لاهيا، وجباليا)، منطقة الزيتون في مدينة غزة، والمناطق الشرقية من خان يونس. وتقدر سلطة مياه بلديات الساحل أن مشاكل إمداد المياه إلى هذه المناطق سوف تستمر لغاية السماح بدخول قطع الغيار ومواد التصليح إلى قطاع غزة.

حصلت زيادة كبيرة في كمية الوقود الصناعي المستورد من إسرائيل والمستعمل بشكل حصري لتشغيل محطة كهرباء غزة خلال شهر شباط، وذلك بالمقارنة مع الأشهر الثلاث الماضية: ما يقارب 8.3 مليون مقابل 3.8 مليون في كانون ثاني، 2.8 في كانون أول و 2.2 في تشرين ثاني. ومع ذلك، هذه الكمية هي أدنى من المعدل الشهري البالغ 11 مليون، والذي تم

استيراده خلال الأشهر الأربع الماضية، أي أثناء اتفاق "التهدئة" بوساطة مصرية (تموز_ تشرين أول 2008) وكمية 14 مليون المطلوبة لتشغيل محطة كهرباء غزة بقدرتها الكاملة. وأفادت محطة كهرباء غزة عن تزايد في صعوبة إدارة التربينات لتوليد الكهرباء لعدم القدرة على ضمان واردات وإمدادات العناصر الفنية المطلوبة والوقود على نحو منتظم.

لقد أجبرت محطة كهرباء غزة أثناء شهر شباط على الاستمرار بالعمل بما نسبته 80 بالمائة من قدرتها الكاملة (65 وات من أصل 80 وات)، مما خلق عجزا بما نسبته 20 بالمائة في كافة أرجاء قطاع غزة. ووفقا لشركة توزيع كهرباء غزة، يواجه ما نسبته 90 المائة من سكان قطاع غزة تقطعات بالكهرباء الناجمة عن تسجيل انقطاعات في الكهرباء وصلت إلى ما يقارب الأربع ساعات يوميا في رفح وخمس ساعات في باقي مناطق قطاع غزة. أما النسبة المتبقية من السكان (10%)، والمتواجدة شرق جباليا، غرب بيت لاهيا وجنوب شرق مدينة غزة، فقد ظلت بدون كهرباء منذ انطلاق العمليات العسكرية من جراء الأضرار التي تكبدتها شبكة الكهرباء. وأفادت محطة كهرباء غزة أن هنالك ما يزيد عن 100 طلب لتدبير قطع غيار ومستهلكات بتكلفة تصل إلى ثلاثة ملايين دولار أمريكي، وهي كانت بانتظار تصريح للدخول إلى قطاع غزة منذ أشهر. بالتالي، يحول النقص الدائم في قطع الغيار من تنفيذ بعض أعمال التصليح ويبقي عمل شركة كهرباء غزة في مستوى ضعيف.

إطار عمل تزويد المساعدة الإنسانية إلى قطاع غزة

كرد على القيود المفروضة على الوصول والتدخلات التي تواجهها المنظمات الإنسانية، حضر فريق الدولة الإنساني إطار عمل مشترك من المبادئ كدليل موجه لتزويد المساعدة الإنسانية إلى قطاع غزة («إطار عمل لتزويد المساعدة الإنسانية إلى قطاع غزة»). يوضح إطار العمل هذا المتطلبات الدنيا لضمان بيئة عاملة قادرة على الوصول لتزويد المساعدة الإنسانية. إن الوثيقة التي ترتكز على مبادئ أساسية أربعة- الإنسانية، الحيادية، عدم التحيز واستقلالية العمل_ قد أشركت فيها الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية من أجل ضمان التطبيق العملي.

تآكل متزايد في مصادر الرزق من جراء أضرار الحرب

لقد اتضح مدى أضرار العملية العسكرية الإسرائيلية طوال 22 يوم على اقتصاد غزة بصورة أكبر خلال شهر شباط، وذلك في أعقاب نشر تقييمات أولية حول الأضرار. ووفقا لتقييم صادر عن مجلس تنسيق القطاع الخاص، ما يقارب 700 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص إما أنها دمرت بشكل كلي أو أنها تكبدت أضرارا بقيمة 140 مليون دولار أمريكي[9]. ومن بين هذه المؤسسات، 268 (38%) قد دمرت كليا مخلفة خسائر بمقدار 99 مليون دولار أمريكي، وتكبدت ما عددها 432 (62%) خسائر تقدر بما يقارب 40 مليون دولار أمريكي. كان حوالي ما نسبته 40 بالمائة من المؤسسات المتضررة صناعية وبحجم صغير أو متوسط، كما كانت متخصصة بشكل أساسي في صناعة الأغذية، النسيج والسجاد، الأثاث وقطاعات البلاستيك، بينما تخصصت النسبة المتبقية (60%) في مجال التجارة، العقود، السياحة والوقود.

أضرار وخسائر مؤسسات القطاع الخاص

نوع الضرر	عدد المؤسسات المتضررة	النسبة الإجمالية للمؤسسات المتضررة	قيمة الضرر بدولار أمريكي	نسبة الضرر
متضرر	432	62%	40	29%
مدمر كليا	268	38%	99	71%
المجموع	700	100%	139	100%

لقد دفع الدمار الواسع في الممتلكات الصناعية والتجارية، إلى جانب منع دخول مواد البناء، بمنظور الإنعاش داخل القطاع الخاص بعيدا أكثر؛ فقد كان هذا القطاع في حالة هلاك أصلا قبل العملية العسكرية من جراء الحصار الإسرائيلي طويل الأمد على مدار 18 شهرا. ولغاية شباط 2009، عمل فقط ما عدده 258 مؤسسة في القطاع الخاص، والتي تشغل 1878 عامل، بشكل جزئي، وذلك بمعدل تقديري 20 إلى 30 بالمائة من القدرة الكاملة. وهذا انخفاض بما نسبته حوالي 90 بالمائة مقارنة مع العدد 2,400 من المؤسسات الفاعلة والتي تشغل ما يزيد عن 65,000 شخص بحسب ما جرى تسجيله عام 2006.

في تقييم إضافي للأضرار أجري بواسطة لاعبين في مجال الزراعة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الغذاء والزراعة ووزارة الزراعة)، قدرت الخسائر المباشرة لقطاع الزراعة بمبلغ 018 مليون دولار أمريكي، وهذا يشمل خسائر متعلقة بالمنتجات النباتية والحيوانية والبنية التحتية الزراعية[01]. لقد تكبدت عدة مزارع زراعية مخصصة لإنتاج الدواجن والبيض أضرارا جمة. كما تكبد قطاع الصيد ما مجموعه من الخسائر المباشرة وغير المباشرة 2.2 مليون دولار أمريكي نتيجة لدمار قوارب الصيد والمواد المرتبطة بذلك[11].

لقد ازداد سوء وضع قطاع الزراعة على نحو كبير بسبب القيود المفروضة من قبل الجيش الإسرائيلي على إمكانية الوصول. وهذا يشمل وصول المزارعين إلى أراض واقعة في داخل حدود منطقة تبعد 150 إلى 500 متر عن حدود غزة مع إسرائيل (ما يسمى «المنطقة العازلة»)، وكذلك بالنسبة لوصول صيادين إلى مناطق صيد تزيد عن ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ[21]. إن حجم الدمار والأضرار في الممتلكات الزراعية، مقرونا بالقيود المفروضة على الوصول، قد دفع بمصادر رزق 14,000 مزارع، راع وصياد إلى خطر الانهيار.

ما زال عمل الاقتصاد متأثرا على نحو خطير من القيود المفروضة على دخول السيولة النقدية إلى قطاع غزة. وهذا يعرقل على وجه الخصوص قدرة 65,700 موظف يعملون لدى السلطة الفلسطينية على سحب معاشاتهم بشكل منتظم من المصارف. وبحسب صندوق النقد الدولي، يؤثر هذا الوضع على مصادر رزق حوالي مليون نسمة من سكان قطاع غزة[31].

من المتوقع أن تساهم العوامل المذكورة أعلاه في زيادة إضافية في نسب البطالة والفقر في قطاع غزة. فتقدر نسبة البطالة ب 48.8 بالمائة في الربع الرابع من عام 2008، أي قبيل العملية العسكرية، مقارنة مع ما نسبته 35.3 بالمائة في الفترة الموازية من عام 2007. بينما وصلت نسبة الفقر إلى 80 بالمائة مع انتهاء عام 2007. أما انعدام الأمن الغذائي، المقدر بما نسبته 56 بالمائة في الربع الأول من عام 2008، فقد ازداد بنسبة تقدر 20 بالمائة في الفترة التي أعقبت العملية العسكرية.

الصحة

على الرغم من استئناف الخدمات، ما زال يجابه قطاع الصحة تأثير "عملية الرصاص المصبوب"

على مدار شهر شباط، عملت معظم المرافق الصحية في غزة على نحو منتظم. كما جرى استئناف التطعيم وبرامج صحية حكومية أخرى بشكل تام. لقد دعمت منظمة اليونيسيف الحملات حول فيتامين "أ"، الحصبة، النكاف، الحصبة الألمانية (الخاصة بالأطفال)، مغطية بالتالي ما عدده حوالي 120,000 طالب. بالإضافة إلى هذا، ونظرا إلى دخول حجم كبير من الإمدادات الطبية إلى قطاع غزة خلال النزاع المسلح والفترة التي أعقبته، تواجد مخزون من الأدوية في معظم المستشفيات خلال الشهر، بينما نفذت عملية التوزيع لمراكز العناية الصحية الأولية خلال الأسبوعين الأخيرين. ما تزال هنالك حاجة إلى إجراء تقييم مفصل أكثر حول الفجوات الحالية في المعدات الطبية.

وعلى عكس هذا، لم يطرأ تحسن هام في إمكانية وصول المرضى إلى العلاج في الخارج خلال شهر شباط. بالرغم من استمرار مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي في مباشرة طلبات لمرضى يحملون وثائق للتحويل للعلاج، إلا أنه ومن بين ما عدده 324 طلب تصريح جرى تقديمهم خلال الشهر، منحت التصاريح فقط لما عدده 183 (56.5%) في الموعد المطلوب؛ و 109 (33.6%) تأخرت طلباتهم؛ 9 (2.8%) رفضت طلباتهم و23 آخرين (7.1%) تم مقابلتهم من قبل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية (عرفت سابقا باسم جهاز الأمن العام) وهم ما زالوا في انتظار تصاريح للخروج. ووفقا لمكتب الارتباط الفلسطيني على معبر إيرز، خرج فقط ما عدده 258 خلال شهر شباط.

تم نشر أو إعداد ثلاث تقييمات خلال شهر شباط وهي تفحص مواضيع مرتبطة بالصحة في قطاع غزة. وفي 16 شباط، قامت وزارة الصحة العالمية بنشر التقرير النهائي حول التقييم الأولي للاحتياجات الصحية والذي أجري في قطاع غزة[41]. يشخص التقرير التحديات الأساسية النابعة من التأثير المشترك للنزاع المسلح الأخير والحصار المستمر على قطاع غزة، والذي يشمل من بين أمور أخرى:

- حدوث تعقيدات وعجز دائم لدى الجرحى لانعدام المتابعة المناسبة؛
- حدوث تعقيدات لدى مرضى يعانون من أمراض مزمنة، والذين تم تشويش أو تأخير علاجهم؛
- مشاكل صحية عقلية طويلة الأمد ناجمة عن صدمة وانعدام مستمر للأمن؛
- انتشار الإسهال من أمراض كانت المياه والغذاء سببا لها؛ و
- تدهور بطيء في الصحة والوضع الغذائي، خاصة في أوساط النساء والأطفال، وذلك لتراجع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمن وجودة الرعاية الصحية.

لقد نفذ تقييم منفصل حول الولادة الطارئة والرعاية للأطفال حديثي الولادة وذلك من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة ما بين 14 و 24 شباط. يتبع هذا التقييم، الذي لم يتم نشره بعد، تقييما سريعا لصندوق الأمم المتحدة حول الخدمات الصحية المتعلقة بالولادات خلال 22 يوم من النزاع المسلح، حيث شخص خلالها ارتفاع في حالات الإجهاض ووفيات مواليد حديثة. وتشير النتائج الأولية للتقييم الأخير إلى الحاجة إلى سد الفجوات بواسطة إيجاد رابط ما بين مرافق صحية التي يحول إليها مرضى للعلاج وعيادات الرعاية الطبية الأولية وذلك من خلال تقوية التواصل وتعزيز إدارة جهاز المعلومات.

وفي 26 شباط، أطلقت الأنروا العدد الثالث من "النشرة حول الأوبئة" في قطاع غزة عن الفترة الممتدة من 15-9 شباط 2009. نسبة تزيد عن 80 بالمائة من السكان المسجلين لدى الأنروا في قطاع غزة (869,000)، والذين يستخدمون الخدمات الصحية التابعة للأنروا عام 2008، قد جرى مراقبتهم خلال هذه الفترة المشار إليها في التقرير. من بين التطورات الأهم المشار إليها في التقرير هو حصول ارتفاع تصاعدي في العدد الكلي من الاستشارات وتراجع في ظاهرة الإسهال المائي الحاد.

المأوى

إطلاق برامج مساعدة نقدية تستهدف المشردين

مع انتهاء الشهر، تم إخلاء ملاجئ الطوارئ التابعة للأنروا، والتي وفرت خلال النزاع المسلح المسكن لما يقارب 51,000 شخص مشرد ، فيما عدا بقاء 25 شخص في مأوى واحد. في أثناء فترة إقامتهم، تم تزويد سكان المأوى بالماء، الوجبات الساخنة، الفرشات والبطانيات. ولدى مغادرتهم الملاجئ، عرض على العائلات مبلغ 600 شاقل إسرائيلي لتغطية تكلفة الاستئجار لشهر واحد، بينما جرى تقييم أهليتهم للحصول على مساعدة إضافية من الأنروا (اللاجئين منهم) ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (غير اللاجئين منهم). في أثناء إجراء التقييمات، قام عدد من المنظمات بمساعدة المشردين من خلال تزويدهم بمواد للقيام بتصليحات بسيطة مؤقتة (مثلا أغطية بلاستيكية)، وكذلك مواد غير غذائية مثل البطانيات، الفرشات، أدوات الطبخ وأطقم للحفاظ على الصحة العامة.

في بداية شهر شباط، وقعت السلطة الفلسطينية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقية توفر 50 مليون دولار أمريكي لتمويل مساعدة نقدية، وذلك

في إطار عمل برنامج الإنعاش المبكر في قطاع غزة. اقتضت المرحلة الأولية من هذا البرنامج توزيع 20.3 مليون دولار أمريكي على امتداد فترة ثلاثة أشهر، في حين سيتم توزيع الباقي مع استكمال التقييمات الإضافية حول الأضرار. وفي العاشر من شباط، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إيجاد ما يقدر عدده 10,000 عائلة من غير اللاجئين مؤهلة وبالتالي ستحصل على مساعدة نقدية لتصليح وإعادة بناء كل بيت. تم تحديد مبلغ كل حصة فردية على أساس حجم الضرر في كل بيت، حيث تكون العائلات التي دمرت بيوتها كليا مؤهلة للحصول على 5,000 دولار أمريكي، وتحصل العائلات التي تكبدت بيوتها أضرارا فادحة على 3,000 دولار أمريكي، كما سيجري تعويض العائلات ممن تضررت بيوتها على نحو أقل خطورة وفقا لحجم الضرر. ومع انتهاء شهر شباط، حصل ما عدده 4,100 عائلة على ما مجموعه 38 مليون شاقل إسرائيلي. ويتوجب مع حلول منتصف آذار استكمال التعويض لما عدده 10,000 حالة شملها التقييم، وذلك بتكلفة إجمالية تصل إلى 80 مليون شاقل إسرائيلي.

قامت الأنروا بإجراء تقييم مشابه في أوساط عائلات اللاجئين. وقد استكمل تقييم العائلات التي دمرت بيوتها بأكملها أو أنها تضررت على نحو لا يقبل التصليح في نهاية الشهر حيث بلغ عددها 2,350 عائلة ستحصل كل منها على مبلغ 5,000 دولار أمريكي. أما التقييم حول اللاجئين أصحاب البيوت التي بالإمكان تصليحها والبالغ عددها ما يقارب 10,500 عائلة، فقد أصبح جاهزا بنسبة 80 بالمائة. ستشرع الأنروا بتوزيع الأموال النقدية لدى توفر الأموال عمليا داخل قطاع غزة.

قضايا متعلقة بحماية الطفل في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة

الإصابات من الأطفال

قتل ما عدده ثلاثة أطفال فلسطينيين خلال شهر شباط وذلك في خضم العنف الإسرائيلي- الفلسطيني، وكان من بينهم اثنين في قطاع غزة وواحد في الضفة الغربية. وجرح 31 طفل آخرين، 20 في الضفة الغربية و 11 في قطاع غزة. تخللت الحوادث مقتل صبي فلسطيني بلغ 13 عاما وذلك لدى قيام قوات إسرائيلية بفتح النار من الحدود شرق جباليا في قطاع غزة، ومقتل صبي بلغ 14 عاما خلال المشاركة في مظاهرة في الخليل. وقامت المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان "بتسيلم" بتقديم دعوى لدى المدعي العسكري العام الإسرائيلي مطالبة بفتح تحقيق جنائي في مقتل الصبي في الخليل. كما توجهت "بتسيلم" للمدعي العسكري العام في أعقاب التحقيق في قضية استخدام الجنود وحرس الحدود مرة أخرى بارودة «راجير" ذات القطر 22 ضد متظاهرين في الضفة الغربية هذه المرة. وكان منع استخدام هذه البارودة عام 2001 بواسطة مدعي عسكري عام سابق في أعقاب عدد من الحوادث التي قتل فيها يافعون في قطاع غزة[51].

اشتداد سوء ظروف الجهاز التعليمي في قطاع غزة

تؤثر الأضرار في البنية التحتية، قيود الحصار والتأثيرات المستمرة لإضراب القطاع التعليمي (الذي بدأ في 24 آب 2008) بشكل سلبي على جودة تعليم الأطفال. فبالرغم مما أفيد عن حضور دائم بنسبة 98 بالمائة إلى المدارس التابعة للأنروا وتلك الحكومية، هنالك نقص في الصفوف، النصوص التعليمية، المياه الجارية في الأنابيب ومواد البناء الضرورية لتصليح البنى التحتية للمدارس المتضررة. من المؤشرات على هذه القيود هو حقيقة أنه طلب من ما يزيد عن 4,500 طالب من ستة مدارس حكومية متضررة للغاية أن تقيم بشكل مؤقت في مدارس بديلة، كما تعلم ما نسبته 60 بالمائة من طلاب مدارس الأنروا ولغاية نهاية الشهر من دون توفر النصوص التعليمية.

استمرار عملية التخلص من المخلفات الحربية المتفجرة

بمساعدة من المجموعة الاستشارية للألغام، تم تنظيف ما مجموعه 37 مدرسة تابعة للسلطة الفلسطينية وأربعة مدارس تابعة للأنروا من المخلفات الحربية المتفجرة. وقامت طواقم في التاسع من شباط أيضا بإزالة قنابل فوسفور أبيض كان جرى اكتشافها من قبل طلاب مدرسة في تل الهوى في غزة. وأطلقت بعض المنظمات حملات توعية تهدف إلى تحذير الأطفال من أخطار التعامل مع المخلفات الحربية المتفجرة.

المياه الملوثة كتهديد على صحة الأطفال

لا يتوفر لما يقارب 28,000 طفل في قطاع غزة إمكانية للوصول إلى مياه الأنابيب؛ ويمكن لعدد إضافي 56,000 من الأطفال الوصول إلى المياه فقط كل سبعة إلى عشرة أيام. تشير الفحوصات الأخيرة للمياه أنه لا يمكن اعتبار مياه الأنابيب في قطاع غزة كمصدر آمن للاستهلاك: وجدت 45 من أصل 248 عينة مياه التي فحصت خلال الشهر ملوثة، وذلك بالأساس في شمالي قطاع غزة وفي محافظات غزة[61]. بالرغم من الهبوط في عدد حالات الإسهال المائي لدى الأطفال، والتي سجلت من قبل الأنروا (أنظر الجزء حول الصحة)، ما يزال هنالك قلق كبير حول الأطفال دون سن الثلاثة أعوام.

ارتفاع كبير في اعتقال الأطفال عام 9002

لغاية 28 شباط 2009، كان هنالك 400 طفل فلسطيني محتجز في مرافق مصلحة السجون الإسرائيلية. يشير هذا العدد إلى ارتفاع طفيف عن شهر كانون ثاني 2009 حيث اعتقل آنذاك ما عدده 389 طفل. يجري احتجاز ستة من بين هؤلاء الأطفال في اعتقال إداري، بدون أية تهمة أو محاكمة، وذلك منذ الخامس من كانون ثاني. وتتجاوز الأرقام في شباط تلك المسجلة في أي شهر من عام 2008، إلى جانب العدد الذروة (337) في شهر أيار، وكذلك أي شهر منذ آب 2006 (حيث سجل 391).

لا ينبع القلق المتعلق باعتقال الأطفال فقط من أن الأطفال هم فئة هشة بطبيعتها، ولكن أيضا من مدى إتاحة كامل الحق للأطفال المعتقلين باستنفاذ الإجراءات في جهاز المحكمة العسكرية الإسرائيلية بحسب الأصول. تشمل القضايا المثيرة للاهتمام على نحو خاص: محاكمة وفرض أحكام على أبناء 16 و 17 عاما باعتبارهم بالغين؛ إمكانية وصول محدودة للمحامين وخاصة في أثناء التحقيقات؛ محاكمة أطفال في محاكم عسكرية بدل أن تكون في محاكم خاصة باليافعين؛ فرض أحكام طويلة على جنح مثل إلقاء الحجارة؛ والتعامل القاسي التي يتعرض له الأطفال خلال كافة المراحل وأثناء الاعتقال، التحقيق والاحتجاز.

وفقا لتقرير صادر في شهر شباط عن منظمة طفل الحرب (هولندا)، تم اعتقال ما يقارب 6,000 طفل فلسطيني، بعضهم حتى في جيل 12 عاما، وذلك من قبل السلطات الإسرائيلية منذ أيلول 2000. مستخدما حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي كإطار، يناقش تقرير منظمة طفل الحرب أن ممارسة إسرائيل المتعلقة باعتقال أطفال فلسطينيين، لا يتماشى مع المعايير الدولية، كما أنه يشير إلى عدد من الطرق التي توفر فيها إسرائيل حماية أفضل لأطفال إسرائيليين هم في نزاع مع القانون، والذين يخضعون لجهاز القانون المحلي الإسرائيلي، مما تعرضه على أطفال فلسطينيين في الضفة الغربية، والذين يخضعون للأوامر العسكرية الإسرائيلية. كما يسرد التقرير عددا من المبادرات المقدمة من المجتمع الأهلي والسلطة الفلسطينية والتي تستهدف الأطفال المعتقلين والمحررين، بحيث تشمل من بين الأمور على المساعدة القانونية، برامج المناصر وإعادة التأهيل.

التمويل

عملية المناشدة الموحدة وصندوق الاستجابة الإنسانية.

مع انتهاء شهر شباط، تم التعهد بمبلغ 233 مليون دولار أمريكي باتجاه مشاريع في عملية المناشدة الموحدة 2009 المعدلة، والتي تصل إلى 875 مليون دولار أمريكي لبرامج في الضفة الغربية وكذلك "النداء السريع لغزة". ولغاية اليوم، تم تمويل عملية المناشدة الموحدة بما نسبته 27 بالمائة، غير أن بعض القطاعات إما تلقت القليل من الدعم أو أنها لم تتلق أي شيء على الإطلاق، ومن بينها قطاعات الزراعة والحماية، الأمر الذي يدعو إلى القلق. حصل "النداء السريع لغزة" من مبلغ 613 مليون دولار أمريكي، الذي أطلق في الثاني من شباط، على ما يقارب 26 بالمائة من التمويل المطلوب، وهو موجه بالأساس للأمن الغذائي ومشاريع الإيواء.

قام صندوق الاستجابة الإنسانية بالمصادقة على ثلاثة مشاريع طارئة لغزة خلال شهر شباط، وهي بمجموع ما قيمته 489,736 مليون دولار أمريكي_ مشروعان لنشاطات نفسية واجتماعية وثالث لتزويد المساعدة في الغذاء. لقد نفذ التمويل حاليا حتى يتم تقديم مساهمات جديدة. وينتظر مشروعان قد استكملا معايير صندوق الاستجابة الإنسانية المصادقة لدى توفر الأموال.

الهوامش

1. هذا يشمل على مبنى واحد تم هدمه من قبل العائلة المتضررة لتفادي دفع غرامات الهدم التي تجيبها بلدية القدس من العائلات في حال تنفيذها هي لعملية الهدم. ونفذت عمليات الهدم في كل من رأس خميس، وادي الجوز، العيسوية، الطور، بيت حنينا والشيخ جراح. وقد نجم عنها تشريد ثلاثين فلسطيني من بينهم 15 طفلا.
2. مئير مرغليت، "لا مكان يضاهي المنزل: عمليات هدم المنازل في القدس الشرقية"، اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل، آذار 2007، صفحة 16.
3. لتفاصيل حول هذه العملية، أنظر في مئير مرغليت، "لا مكان يضاهي المنزل، هدم المنازل في القدس الشرقية"، اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل، آذار 2007. وانظر كذلك في "بتسليم": http://www.btselem.org/english/Planning_and_Biulding/Index.asp
4. نفس المصدر السابق.
5. تم الوصول إلى هذا الرقم من الأرقام الرسمية حول الفترة الممتدة من شهر كانون ثاني إلى آب 2008، بالإضافة إلى عمليات الهدم التي سجلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خلال الربع الأخير من عام 2008. تم تزويد أرقام رسمية حول عمليات الهدم لمنظمة "بتسليم" من قبل بلدية القدس ووزارة الداخلية في أيلول وفي تشرين ثاني 2008 على التوالي وذلك من خلال قانون الحرية في المعلومات. http://www.btselem.org/english/Planning_and_Biulding/East_Jerusalem_Statistics.asp
6. عدد المشردين وفقا لما زودته منظمة "بتسليم". أنظر في http://www.btselem.org
7. عاموس هارئيل، "إسرائيل تخطط لبناء ممر في الضفة الغربية على أرض متنازع عليها"، هآرتس، 1 شباط 2009.
8. تعكس المعطيات حول معبر إيرز فقط عد الذين عبروا من قطاع غزة إلى إسرائيل.
9. مجلس تنسيق القطاع الفلسطيني، القطاع الخاص في غزة: تقرير أولي حول الوضع ما بعد الحرب والاحتياجات، 25 شباط 2009. سيتم إصدار النتائج الكاملة والنهائية للتقييم في غضون أسبوعين من إعداد هذا التقرير.
10. تقييم حول تأثير عملية الرصاص المصبوب: الخسائر المباشرة المقدرة للزراعة في قطاع غزة بين 27 كانون أول 2008 و 18 كانون ثاني 2009. بإضافة 88.2 مليون دولار أمريكي التي قدرت من قبل وزارة الزراعة، يصل المجموع الكلي لخسائر القطاع الزراعي إلى 268.2 مليون دولار أمريكي.
11. عبد الناصر ماضي. تأثيرات الحرب على السماكات في قطاع غزة، كانون ثاني 2009.
12. تحظر الحركة داخل "المنطقة العازلة" من قبل السلطات الإسرائيلية. ووفقا لاتفاقيات أوسلو، يحظى الفلسطينيون بمنطقة لصيد الأسماك داخل 20 ميل بحري من خط ساحل غزة. ووافقت الحكومة الإسرائيلية طبقا لالتزامات بريتيني على منطقة صيد تمتد على بعد 12 ميل بحري. قبيل الهجوم الإسرائيلي الأخير، كان بمستطاع الصيادين الوصول إلى بعد ستة أميال عن الشاطئ. أما حاليا، فيسمح لهم بالوصول فقط إلى ثلاثة أميال بحرية.
13. صندوق النقد الدولي. إطار العمل الاقتصادي والمالي للضفة الغربية وقطاع غزة: مراجعة ثالثة لحدوث تقدم. 25 شباط 2009.
14. يتوفر التقرير الكامل على : http://www.who.int/hac/crises/international/wbgs/gaza_early_health_assessment_16feb09.pdf.
15. للمزيد من المعلومات أنظر في: http://www.btselem.org/english/Firearms/20090301_Use_of_Ruger_Rifle_in_demonstrations_prohibit.asp
16. في الفترة بين الأول والحادي والعشرين من شباط، جمع مختبر الصحة العامة التابع لوزارة الصحة في غزة 248 عينة مياه من ينابيع المياه، شبكات المياه ومحطات معالجة المياه من كافة أرجاء قطاع غزة.

تشارك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التالية في مجموعات عمل قطاعية وتوفر معلومات إلى راصد الشؤون الإنسانية: اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأونروا، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، مؤسسة الحق، مركز بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، منظمة أوكسفام الدولية، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، وأعضاء الآلية الدولية المؤقتة.